عدد ٥٢

«ثمن النسخة ٢٥ صانتيما»

السنة الثالثة

محل ادارة الجريدة

ساحة القصبة عدد ١٨ بتونس

المكاتبات والرسائل باسم صاحب الجريدة ومديرها

الشاذلي بن الخطاب

Direction : 18 Place de la Kasba = Tunis

الصحافة حرة تقول في حدود القانون ما تشاء وتنتقد ما تريد فليس من الرأي ان نسألها لم تنتقدنا بل الواجب ان نسأل انفسنا لم نفعل ما تنتقدنا عليه

سعد باشا

«من قبل عددا عد مشتركا»

«واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»



EL-ETTIHAD

اذا وافق الكلام نية المتكلم حرك نية السامع

الاشتراكات تدفع سلفا

«في الحاضرة وبلدان المملكة»

عن سنة	٢٠،٠٠
عن ستة اشهر	١٢،٥٠

في القطر الجزائري وطرابلس الغرب

عن سنة	٢٥،٠٠
عن ستة اشهر	١٥،٠٠

في بقية الممالك الاخرى

عن سنة	٣٠،٠٠

قيمة الاشتراك لا تعتبر الا بتوصيل مقتطع من الدفتر وممضي من المدير

الاعلانات يتخابر فيها مع الادارة

تونس يوم الجمعة ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ — «جريدة سياسية ادبية اجتماعية تصدر مرة في كل اسبوع» — الموافق ١٥ ديسمبر الافرنجي سنة ١٩٢٢

على ماذا يُريدون منا الامتنان ؟

جاء المقيم العام الحالي م. سان من فرنسا بقصد درس المسألة التونسية والاطلاع عليها هنا ورفع تقرير عن رأيه فيها الى الوزارة الخارجية حتى تتمكن من المقابلة بينما تطلب الامة التونسية وبينما يرتأيه مندوب فرنسا الغريب

تلقت الامة التونسية هذا الوزير وكاشفته بطويتها ورفعت له النقاب عما تشعر به من المخازي والالام سواء بواسطة الوفود المتعددة التي كان كثيرا ما رغب في مواجهتها او بالجرائد التي ما فتئت تجتهد في كشف الحجاب عن الفخاخ التي نصبها له الاستعماريون قبل مجيئه وبعده . كان ما كان اثر هذا من خير او شر. فلنطو عنه الكشح ولنتأمل في النتيجة الطبيعية لهذه المكافحة وما انضجته من الثمرات

الاحتمالات العقلية اما ان لا ينخدع المقيم لترهات المستعمرين ولا يقع في فخاخهم المدبرة وفي هذه الصورة تتم لنا الرغائب وننال امانينا . ونتصافح مع الفرنسويين مصافحة وداد ووفاق «وهنا لم يقع» واما ان يتأيد عرش م. بلتي وينفذ رأي م. اميسا ويساندهما الوزير المقيم م. لوسيان سان وفي هذه الصورة تبقى دار لقمان على حالها ويسوء منقلب التونسيين والعياذ بالله . واما ان يقنع بالتأثير الجزئي من مساعي المعمرين ويلائم بين رغائبهم ومطالب التونسيين وفي هذه الصورة يترك التونسيين بعض امانيهم ويبقى الكفاح دائر في الباقي .

لا جدال في ان الحكومة تمسكت بالصورة الاخيرة جريا على الخطة التي توخاها المقيم فقد صرح مرارا بعدم التكلم في المطلبين الاولين المجلس التفاوضي الذي يملك عرض المسائل . والحكومة المسئولة كما صرح بامكان اجابة الامة الى المطلبين الاخيرين احدهما التعليم الاجباري . ووعد بالشروع العاجل في تنفيذ الباقي من المطالب مع اعترافه الصريح بفساد الحالة وهو الاداري الضليع الذي لا يفوته ذلك .

مكثنا نترقب مدة على احر من جمر الغضا البرنامج الجديد الذي سيشرعه لادارة الحكومة التونسية ومعساه ينقص او يزيد من الرغائب القومية بينا كنا نتهامس عسألة الانتخابات الحرة التي قالو عنها انها مضرة في صورة ما اذا كان الناخبون يعوزهم التعليم كما هي حالة الشعب التونسي (وذلك بفضل عناية واجتهاد ادارة معارفنا العمومية) حتى قال بعضنا يجب ان يكون الانتخاب حرا بالنسبة للمتعلمين مثل سكان العواصم وجعله من الدرجة الثانية بالنسبة لسكان البوادي . ووجد اخرون ينكرون على الفريقين نظريتهما في الانتخاب واذ بنا قد فوجئنا ويالله ول من ذلك! بقانون الاصلاحات الجديدة ومن ضمنها طبعا الانتخاب وهو مثقل بالقيود والاحترازات لا بالنسبة لاولئك الذين قالوا عنهم ان وجودهم (اي سكان البادية) مانع من نيله حرا وانما بالنسبة لطبقة المنورين الذين اقتنعوا واعترفوا في اول الامر بصلوحيتهم للانتخاب الحر حتى حرموهم من حق الانتخاب (وقد سوغوا لانفسهم هذا الحرمان) بدعوة انهم لم يقاتلوا مع الفرنساويين في الواجهة في سبيل تحرير الامم ... وتقرير مصيرها ... بنفسها ....

اما خصائص نظر المجلس الكبير المقام على انقاض الجمعية الشورية فقد حصروها في مناطق اضيق من سم الخياط ولا تكون نافذة الا بعد اتفاق القسمين بشرط ان لا يكون لها مساس بمصلحة فرنسا التي لا يمكن ضبطها بحدود منطقية . اضف لذلك ان اعضاء القسم التونسي لا يزيدون عن ثمانية عشر عضوا مع جعل القسم الفرنساوي مؤلفا من اربعة واربعين عضوا . والانكى من هذا وذاك ان الحكومة خولت لنفسها الحق في رفت الذي ارادته من الاعضاء تى حاول مس النظام العمومي .. ذلك السر المطلسم ... الغامض المفاهيم والشروح ... ومن ادنى محتملاته ان كل عضو يعمد الى ناقشة الحكومة يعتبر عمله ماسا بذلك النظام العمومي . قابلنا مشروع م سان . الذي سماه مجلس الجبهة الرابعة دستورا . بما يستحقه من النقد فلم يرق ذلك في عين مشترعه فاخذ يوعز لاعوانه (العمال) بحمل الامة على تحبيذه وشكره والادعاء بانه نهض بالمملكة التونسية الى مستوى الممالك الراقية الرائعة في بحبوحة نظام المشروطية . وسرعان ما بوقوا وصدعوا بالتنويه والتمجيد

لكن من يجهل حال اولئك الحامدين الشاكرين وقد اعتدنا منهم ان يكيلوا الحمد جزافا للحكومة بمناسبة او بدون مناسبة وهل ننسى اطراءهم للحكومة على عهد (الانبيت) وشواهد الاخلاص التي اقاموها له . وهذا م. سان ناسج برد الاصلاحات الجديدة التي ينوهون بها ويشكرونها . يعترف بفساد ذلك العهد ونظامه . فان كانوا صادقين في الاول فهم كاذبون باعتراف المقيم في الثاني . وان كانوا صادقين في الثاني فهم كاذبون في الاول . وعلى كل حال فشهاداتهم معرضة للريب والشكوك

لو فرضنا ان الحكومة تعلن على رؤوس الملا انها تريد جعل الليل نهارا والنهار ليلا وتقول ان ذلك من سنن النشو والارتقاء وحاولت ان تثبت ذلك باشهادهم فانهم سيقبلون من كل فج مهطعين يقسمون باغلظ الايمان على صدق ما تدعيه الحكومة وربما توسعوا في الاغراب والابداع وقالوا ليس في الامكان ابدع مما كان . وسرعان ما ترى الوطني... الصميم ... المخلص ... سي محسن زكرياء يسرع على ظهر اول سفينة بخارية تغادر ميناء تونس الى فرنسا لانهاء تشكراته الفائقة بالنيابة عن قدماء المتقاتلين على هذا الاكتشاف البديع ما دامت هناك بعض الاعمال... قابلة للشغور حسب العادة فالنضرب صفحا عن الشكر المغتصب والامتنان المفتعل في اقرارابي عذرة الاصلاحات الجديدة م. سان نفسه بنقص هذه الاصلاحات وقابليتها للتنقيح . ولكنه يقول انا ينبغي ان تنفذ بنية خالصة لانها اشترعت كذلك في خطابه بطبرقة يوم افتتاح الخط الحديدي الذي يؤمل منه توسيع نطاق الاستعمار الفرنساوي بالمملكة التونسية

يعترف المقيم بنقص الاصلاحات ويقول انها وضعت بنية خالصة . ولكن ليسمح لنا جنابه ان نسأله كيف يمكن الجمع بين النية الخالصة وتعمد النقص فيها . لان علمه بذلك جعله متعمدا . اللهم الا ان يعتذر لنا اكر سراي باب البحر انه قصد بذلك التجربة واختبار فكرة الامة ولكن فاته ان التجربة قد تذهب بانفس الاوقات وكان الواجب ان لا يفوته ذلك وهو الاداري القدير المترشح لوزارة افريقيا الشمالية المزمع على انشائها ضمن هيئة الحكومة في فرنسا محاكاة لنظام وزارة الهند على ضرب من التشبيه وقد قال شاعرنا ان التشبه بالكرام فلاح .

البربري

سينياء السياسة

وضعت الحافظة بوليسا سياسيا فهنيئاً للمقاومة بالوليد الجديد. وتوسع الميزان في صادراته فهنيئاً للمرتزقين من رواج الجرايا بما فتح في وجوههم من ابواب الكسب اما السجون فلا ينالها من تهنئتنا شيء ما دامت حجرا مظلما لا يصلح لاستضافة المصلحين . نحرم السجون من تهنئتنا لا سيما في تونس العلائق منها وهي المفتحة الابواب لاستقبالنا رغم انفنا ولكن ابعادا عما بانا نرمى به من وضع الشيء في غير محله .

تعدد البوليس وتعزز جانب القوة فلينكمش الاحرار في معزل عن السياسة والا اصيبوا بتقرير . وليتم المتصرفون على كثي اذنيهم آمنين جانب المعارضة ما دام تحت تصرف الادارة جيش من البوليس السياسي منتشر في الشوارع والمجتمعات والمراسح والمحلات حتى وفوق السطوح !! ..

تاسس البوليس المذكور وانتشرت اعوانه في كل مكان ولكن كيف السبيل الى الفوز برضية الرؤساء للحصول على مضاعفة الجرايا وترقية الالقاب وهي متى لا تنال بغير التقارير والبلاد لا شيء فيه غير طلب الاصلاح . هذا مشكل ولكنه لا يهم كثيرا فالى الامام الى الجرايا والالقاب فليتقدم المفتنون بالالقاب والجرايا ما دام الاصلاح جناية تستوجب العقاب . واصحابها مهيجون ومشوشون يستحقون المطاردة والمضايقة .

حري بالمقاومة ان تقول مرحى وتصفق بيديها كاتبيها فقد استراح انصارها من الاعوان المدفوعين الى التجسس دفعا وتخلصوا من الذين جاءوا لمطاردة الجرمين واخلاء الطريق العام من عربات الخضر واطباق الثمار فصرفوا الى تحقيق المسالك وتجديد المبلغات وهم لا يفرقون بين الالف والمأذنة ولا بين النون والهلال .

قسمت الاعمال وانهمك البوليس السياسي في تقاريره التي بفضلها سيكشف البطل عن دسائس الـ... وحلفاء الشيوعيين ويأتون بفضلها ايضا ما يصير معه طالب الدستور سكان ما كانت واحدى خرافات ولد السلطان . !

شكونا وكنا في موقفنا كالمريض يخبرنا فكانوا ازاءنا كالطبيب ولكن الداء كذبنا اعلانا الطبيب بعلة المريض ليشفيه .

مسكين كل في موقفه تتظلم من سياسة العسف فتزداد توسعا فيها وتطالب رفع الضغط ومراعاة جانب القانون فيقسم البوليس اعماله ونجاب بتقوية سلطانه. ويحاول المتصرفون تصوير حالنا بحركة صورية يدبرها افراد ويوجدون من وسائط البوليس ما يؤملون معه حل اللغز فلا يجدون غير حاجة للاصلاح يقرها رجال مكلفون في تقاضي ويزول الخصام.

لح عن السياسة منازعها وعن الادارة مراميها واجعل للابتلاع نهاية ومن الابتزاز كفاية واكن الشريعة صورة للارادة القومية. والسياسة حقا من الحقوق العمومية. بهذا وحده تقاضي ويزول الخصام وبه وحده يكون التشريك ويسود الوئام.

ت. بن سالم

الميثاق الملي ومؤتمر لوزان
٢

٢ — طراكيا الشرقية: وعمت ولاية ادرنة الزاهرة الى السلطة العثمانية حسب اتفاقية مودانية في شهر اكتوبر ١٩٢٢

فتم بذلك تنفيذ قسم مهم من اصول الميثاق الملي الا ان هنالك مشكلة جديدة ما اثارها الا التعصب وما اوجدها الا حب الشاحنة وهي مسألة قرة اناج.

يرى المتحزبون ان يكون احد تركية اوروبا عند نهر ماريتزا من التراب البلغاري الى بحر الارخبيل ويوافق العثمانيون على هذا الا فيما يخص جزئية واحدة. وهي مسألة السكة الحديدية التي تربط بين الاستانة وادرنة. وبين هذه واوروبا

فهذا الخط الحديدي يخرج من الاستانة متجها نحو الغرب ويخترق نهر ماريتزا حيث يصل مدينة ديموتيقة ومنها يصعد للشمال موازيا للنهر حتى يصل قرية قرة اناج وفيها محط القطار لادرنة. فهذا القسم الذي تمر به السكة الحديدية يعتبر جزءا لا يتجزا من طراكيا الشرقية لانه من اهم وسائل حياتها. واذا اصبح في يد دولة اجنبية اصبحت المواصلات منقطعة تقريبا بين عاصمة الدولة وعاصمة الولاية.

لذلك كان الاتراك اثر الحرب البلقانية الثانية بعد استرجاعهم لادرنة يصرون على امتلاك ديموتيقة وقرة اناج. الى ان تم لهم ذلك برضاء البلغاريين وعلى مقتضاه انشئت معاهدة الاستانة عام ١٩١٢

ولما اشتعلت الحرب العالمية كانت تركيا والمانيا تراودان بلغاريا على مؤازرتها مقابل ارباح ترابية في رومانيا ومقدونيا. فرضيت هذه ولكن مقابل «دفعة على الحساب» وذلك بتعديل الحدود بينها وبين تركيا. وبعد مجادلات رضيت هذه بتسليم قسم ديموتيقة لبلغاريا. فأعلنت هذه الحرب على المتحزبين

وفي اواخر عام ١٩١٧ تم للعثمانيين والالمان والبلغاريين احتلال رومانيا وعقدت معهم الصلح مسلة في ولاية دبروجة اليهم. اتفق هؤلاء على تسليمها لبلغاريا واسقطت تركيا حقوقها فيها. وطلبت مقابل ذلك ارجاع بلغاريا جهة ديموتيقة اليها. واشتدت المداولة في هذا الامر بين البلدين وكادت تؤول المسألة لمشكل كبير لو لم تتداخل المانيا وترجئ حلها لما بعد الحرب.

ثم وقعت الهدنة وسلم المتحزبون تراكيا لليونان. وتعقدت من بعد معاهدة سيفر. وجاهد الليون جهاد الابطال فزقوها واسترجعوا ولايتهم. وشارعه مرحبا يقفون امام ديموتيقة وقره اناج. اذا اذا... هذا ليس بجديد حتى ينسب لهم التمادي في الطلب ولا هو بمشط حتى يدعي مدع انهم سيكونون سببا لاختلاق المؤتمر. بل هم يطالبون حقا طبيعيا ضمن جزئية صغيرة. ومن الظلم البحت والحيف المبين منع هذا الحق عنهم مع العلم بوجوبه لحياتهم.

فعلى من تعود مسؤولية تأخير الحل. اعلى من طلب حقه بحجج ام على من اصر على منعه بدون ما سبب سوى التعصب الممقوت.

٣ — مسألة ازمير: وقد وقع حلها يوم ٩ سبتمبر على شفار الرصاصات وحد السيوف. ولم يبق منها سوى صحائف سوداء سجلت في بطون التاريخ وتشويها في وجه الانسانية قلت نظائره. ودرسا خالدا يعلم الشرق نوايا الغرب.

٤ — مسألة كليكيا: التي انتهت باتفاقية انقرة المشهورة. وارجعت فرنسا هذه الولاية لتركيا. على مقتضى الميثاق الملي.

٥ — كردستان والموصل: مضت اجيال عديدة وقرون مديدة. وبلاد الاكراد تابعة للدولة العثمانية حتى حصل التحام بين العنصرين قلما وجد له نظير في التاريخ. وصار الاكراد من اهم عناصر الدولة التي كانت سندها الايمن في حل المشكلات بقوة السلاح.

كانت بلاد كردستان قبل الحرب منقسمة الى قسمين اولهما وهو القسم الشرقي يقع داخل الحدود الفارسية. وثانيهما اي الغربي وهو الاهم يقع في السلطنة العثمانية بين ولايات وان وبتليس وارضروم شمالا. والعراق العربي جنوبا. وتنتهي بلاد الاكراد قرب مدينة خانقين في شمال بغداد الشرقي. ويجتمع الاكراد حول مدينتين كبيرتين اولاهما ديار بكر وثانيتهما الموصل.

ولما وقع تحرير معاهدة سيفر قرر محرروها ابقاء بلاد الاكراد ضمن الدولة العثمانية الى ان تتشكل لجنة من نواب المتحزبين وتقرر نظاما نهائيا لها. غير ان قسما كبيرا من بلاد الاكراد يقع في ولاية الموصل بين نهر دجلة والتخوم الفارسية الى مدينة خانقين. وفي تلك الارض توجد منابع زيت الغاز فكيف يمكن للانكليز تركها لم يروا من حل لذلك الا ان يدخلوا تلك الارض ضمن العراق لنصب وصايتهم او وكالتهم او رعايتهم لها او عليها. فقسموا بذلك بلاد الاكراد الى قسمين الاول بقي ضمن المنطقة التركية والثاني ادخل في العراق وهو ولاية الموصل وتوابعها قرقوق وسليمانية.

لذلك يطالب الاتراك بالحاح ويشددون في طلب ولاية الموصل وارجاعها اليهم لتتم وحدة بلاد الاكراد وتتمتع بالنظام الاداري المستقل الذي منه المجلس الملي العظيم لكل الولايات.

ولا ننسى ان الاكراد دخلوا منذ قرون في التبعية العثمانية عن رضاء. حيث انهم كانوا تابعين لسلطنة العجم. فتمردوا عليها في القرن السابع عشر ودخلوا تحت الظلال العثماني.

ولم يزالوا يؤكدون بكل صراحة وفي كل مناسبة رغبتهم الشديدة في البقاء مع الدولة التركية.

لذلك فاحتلال الانكليز للموصل يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٨. ومنابع البترول التي بها. واعلانهم نصب الوصاية على البلاد. كل ذلك ليس من شأنه ان يدحض حجة الاتراك في طلب ارجاع البلاد اليهم لجمع وحدة الاكراد. واسعاد حال البلاد.

اما مسألة البترول في هذه الولاية فهي عتيقة وهي من اسباب البلاء عليها. لان انكلترا كما يعلم الكل تريد احتكار هذا الزيت لصناعتها وبحريتها. وكل الدول تزاحمها على ذلك. ولا ننسى ما كان من الامر بين فرنسا وانكلترا في مسألة الموصل. وفي انهم يقولون ان اميركا لم توافق على الوصايات والوكالات والنيابات الخ الا لاجل هذه المسألة.

وقد كانت اميركا ارسلت لتركيا عام ١٨٩٩ الاميرال شستر فحصل وداد بينه وبين عبد الحميد. ولما رجع لبلاده اعادته ليتفاوض مع الدولة في مسألة منح من بينها مسألة بترول الموصل. و... ذلك. ثم تغير شيئا فشيئا. وفي عام ١٩١٢ تألفت شركة المانية انكليزية باسم «توركش بترول كمباني» وحصلت على بعض منح.

ولما حصلت اتفاقية سان ريمو واسقطت فرنسا حقوقها (!! ويا لها من حقوق!) على الموصل لانكلترا. وادخلت هذه منابع البترول بها الى قلم البترول بالخارجية الانكليزية احتجت اميركا بشدة مدعمة حججها باتفاقية شستر الآنفة.

ثم انها قد قامت في المدة الاخيرة بمظاهرتين سياسيتين. اولا: مداخلة نائبها م. شايلد بمؤتمر لوزان. تطلب الغاء القرارات السالفة خصوصا المتعلق بالوكالات والموصل. ثانيا: ارسالها م. شستر ابن الاميرال شستر الآنف. لتجديد الاتفاق مع انقرة. وقد تمت المفاوضات بينهما وحصلت الموافقة وسنرى ما يكون موقف انكلترا اثر هذا الاتفاق.

علاوة على ان ورثة السلطان عبد الحميد يطالبون الآن بأنواش شاسعة جدا بالموصل تحتوي على منابع عديدة للزيت. وهي من املاكهم الخاصة. وقدروا قيمتها على ما يقدره الاخصائيون مليارا من الفرنكات وكان عبد الحميد يدفع من مرتبه الخاص الاداء الدولي عليها للخزينة التركية.

ولنقف الآن عند هذا الحد الذي جرنا اليه الحديث اليه. حاتمين القول بأن هذه المسائل الاقتصادية يجب الخوض فيها على حدة حتى لا يكون الاكراد ضحية بترول بلادهم كما هم عليه اليوم.

واذا استمر الانكليز على مراعاة مصالحهم الاقتصادية دون التفات الى الحقوق التي يطالب بها الاتراك. فهم المسؤولون وحدهم عن اختلال المؤتمر اذا تسبب عن هذه المسألة.

٦ — مسألة ارمينيا: وهي من المسائل التي لا يمكن للاتراك بأي وجه من الاوجه التساهل فيها.

اثر انكسار الروسيا انعقدت معاهدة برست ليتوفسك عام ١٩١٨ بينها وبين المانيا وحلفائهما. وقد تضمنت تلك المعاهدة وجود جمهورية ارمينية في جنوب بلاد القوقاز عاصمتها مدينة اريوان.

ولما انعقدت الهدنة ووصل دور الامضاء لمعاهدة سيفر اشترطت الدول المنتصرة على تركيا التسليم في ولاياتها الشرقية المعروفة اصطلاحا باسم الولايات الارمنية الى جمهورية ارمينيا. وعين الرئيس ويلسن حدودها. فكانت جملة الولايات التركية التي حاولوا انتزاعها من جسم السلطنة تشتمل على ١٤٦١٦٧٦ من السكان و ٣٣١ ٦٩٦ فقط من الارمن!

فتصور حالة بلاد تحكمها مثل هذه الاقلية! الا ان قرار ويلسن الغي قبل انشائه. وعقدت تركيا معاهدة مع حكومة ارمينيا الاصلية بالقوقاز. وهي تعامل الارمن كما كانت تعاملهم من قبل معاملة الاقليات في بلادها. وحالهم اسعد في بعض الاحيان من حال الاكثرية. ولا ننسى ما كان عليه الارمن من العيش الهني قبل ان تتخذهم ذوي المطامع من الدول سلما تتوصل به الى ادراك اغراضها. كان الاتراك اذاك يسمون الارمن بالعنصر النجيب ويقلدونهم اسمى الرتب ويقولون: القلم للارمن والسيف للاتراك.

على ان مجموع الارمن في السلطنة العثمانية لا يتجاوز مقدار ٢٠١ ٨٨٧ حسب الاحصاء الرسمي الصادر عام ١٩١٤. ونرى ان هذا المجموع لم ينقص منه الا القليل بعد الحرب. رغم ما ارجفه الاعداء من هول المذابح المزعومة التي هولها لويد جورج في خطابه الذي القاه يوم ١٤ اكتوبر حيث يقول: البيت الصادر الرسمية ان الاتراك ذبحوا مدة الحرب ١٥٠٠٠٠٠ ارمني.

ونحن نتخذ قوله هذا اساسا لبحثنا عن البلاد الارمنية فان كان لويد جورج كاذبا في دعواه كما هي الحقيقة. فان عدد الارمن خصوصا في الولايات المسماة بالارمنية لا يسمح لهم بتولي زمام الامور فيها. وان كان صادقا وذبح الاتراك حقيقة ١٥٠٠٠٠٠ ارمني اي انهم ذبحوا ٧٨٩ ٦١٢ زيادة عما منهم قبل ان تلدهم امهاتهم حيث ان عددهم كما قلنا هو ٢٠١ ٨٨٧ فان المسألة الارمنية تكون عندئذ قد حلت حلا كاملا. ولا موجب لنزع البلاد من الاتراك بدعوى انها ارمنية.

لذلك فعلى كلا الحالتين لا يوجد مسوغ يبرر نزع هذه الارض التركية. ولا يمكن ابدا للاتراك ان يقبلوا المناقشة على هذه القاعدة.

وهذا كل ما يتعلق بالفصل الاول من الميثاق الملي اوضحناه بغاية الايجاز.

فهل خالف الاتراك في جزئية من جزئياته حدود الاعتدال! (يتبع) النصور

رد على جريدة الحقيقة

قرأنا بمزيد الاستغراب بالعدد الاخير من هذه الجريدة فقرة تحت عنوان «رجوع كاتب الى الميدان» اشارت فيها الى مشاركة صديق لنا قديم في تحرير هذه الجريدة وحيث لا اصل لما اشاعته تلك الجريدة الدستورية وجب هذا الاعلان بالتكذيب ولانه ان الشعب يدرك بهذه الدسائس وما شاكلها قيمة اولئك الرجال الذين اخذوا على عاتقهم تكوين الحزب الجديد.

المحاضرة

المجلس الكبير

بعد زوال يوم الاثنين الفائت ١١ الجاري وقع افتتاح «المجلس الكبير» بقسميه التونسي والفرنسوي. وهو حادث عظيم يجب على الجرائد الوطنية ان تؤرخه عبرة للآتين.

اسس هذا المجلس بأمر علي في ١٣ يولية المنصرم رديفا للجمعية الشورية وانما يختلف عنها في صورة تعيين اعضائه. ان لم نقل هو اضيق منها نطاقا. وفي زعم الحكومة انها جادت به لارضاء رغائب التونسيين وان الفت به كافة المطالب التي عرضوها.

فتح هذا المجلس تحت رئاسة المقيم العام. بقصر الجمعيات الفرنسوية وحضره نواب الحكومة التونسية المديرون لا غير. وهم: مربتيو «الاشغال العامة» ديكو دو لاهاي «العدلية» لوسكير «الفلاحة» كرافسي «المالية» بررا «البريد» بونسو «الداخلية» روسي ودوليفبو «المعارف والفنون».

اعضاء المجلس

القسم التونسي: عمر البكوش. شالوم طيب. عبد العزيز الباجي. محمد شفيق بالجيلاني بن رمضان. محمود كون. فيكتور بسيس. البشير العنابي. محمد الصالحي. محمد القادري. محمد الاخضر بن عطية. الطاهر التوكابري. احمد بالحيبة. احمد بن العربي. محمود الشنوفي. الصادق ابن شريفة. اوجين بسيس الطالب صالح.

القسم الفرنسوي: فوردير. يوست. فونينو. فرديي. لابورت. بواسي. شابونو. بيلي. مارتيلي. بونسو. فونو. دوليني. صوف. بوييار. باوولي جان. بيلي فران. كزانوفا. باوولي فرانسوا. دووان اقليفيال. فاطان. داليتوس. فينار. جا كان. دابرنيون. ريكوديي. شاردون. كلاسي. فوان. لافو. فابر. اومبا. هوار. فوديباي. فرانسي لاشراي. فاتيي. ديبوت. مانسا. مايو. كايشي. جيراد. وينا. فاليي (مريض) مالقان (مسافر).

ولما التأمت الهيأة خطب فيهم المقيم خطبة الافتتاح. ثم افترق القسمان وذهب كل الى الغرفة المخصصة له. وعين م. سان فيكتور رئيسا للقسم التونسي. وبقي المقيم على حاله رئيسا للقسم الفرنسوي.

فاقترح على الهيأة انتخاب مكتب ولجان للقسم وقبل الشروع في ذلك عرض الاستاذ البارع صديق التونسيين الحميم الذي ما انفك من الجهاد في سبيل مبادئه مسيو دووان اقليفيال على المجلس اقتراحا ممضيا بالتواقيع الآتية:

دووان اقليفيال. فاطان. داليتوس. فينار. جا كان. باوولي جان. باوولي فرانسوا. كزانوفا.

وهذا الاقتراح يتضمن الاحتجاج ضد اصل تأسيس المجلس الكبير. وطلب تعويضه بمجلس تفاوضي يتعين بالانتخاب العام الحر.

وحيث كان نواب الحجرتين الفلاحية والتجارية غير منتخبين مثل بقية الاعضاء فهو يقترح فصل نواب الهيأتين عن الهيأة المنتخبة. وجعل كل هيأة تتفاوض في مصالحها على حدة.

وما دامت هذه القيود غير معمول بها في المجلس فان الاعضاء المقترحين يمتنعون من المشاركة في انتخاب المكتبة واللجان.

فكان جواب المقيم تنبيه المقترحين لنص الفقرة الثانية من الفصل ١٧ من قانون ١٣ جويلية ونصها:

« كل امتناع من المشاركة في المفاوضة بقسم من اقسام المجلس سواء كان صادرا من عضو واحد او عدة اعضاء متفقين على ذلك يمكن ان يجر لصاحبه ازالة حقه في عضوية المجلس. بشرط ان يكون صدر عليه حكم بالاخراج الوقتي من القسم المذكور »

ولكن المقترحين ثبتوا مصرين على اقتراحهم ولم يشاركوا في انتخاب المكتب واللجان وغادروا القاعة هذا ما وقع بالقسم الفرنسوي. فلنلو عنان البصر نحو القسم التونسي لننظر ما وقع فيه.

بينما كان الاعضاء المنتخبون الفرنسويون في قسمهم يهاجمون الحكومة غير مبالين بوعيد او تهديد. ويناقشونها مناقشة حارة في اساس النظام الخارق للعادة والذي لا يلايم مصلحة التونسيين ولا الفرنسويين. ويرفعون عقيرتهم بالاحتجاج الشريف. تبصر القسم التونسي لاهيا ساهيا عما يراد به. استغفر الله! بل يرتل آيات الحمد والثناء على الحكومة ويتغنى باناشيد الاصلاح المعكوس.

فقد التأمت هذه الهيأة المحترمة جدا تحت رئاسة مسيو دي كاستيون سان فيكتور المعتمد بالسفارة العامة وبمجرد افتتاحها قام السيد البكوش خطيبا بعد تعيينه وكيلا للرئاسة. فنوه في خطابه اولا بالتقيم العام ثم قال: وظيفتنا الان. هي التعريف بمطالب الذين « اختارونا » — وقال: نحن نعترف ان خدمتنا لا تلاقي شكرا في هذا الاجتماع الاول. — الى ان قال: لا تظنوا سادتي اننا جئنا لنبحث في المسائل السياسية. كلا بل نحن لم نفكر فيها قط (كذا) ثم قال: ولكي نلاقي نتائج مرضية ينبغي لنا الاجتهاد في اتمام اعمالنا. لذا فاننا نطلب اصلاح التربية والتعليم لانهما يخولان لنا الارتباط الودي مع فرنسا. ثم ختم هذا الخطاب النفيس بقوله: نريد ان نأتي اعمالنا بنتائج حتى تنشط تونس وتفتخر فرنسا باعمالها. »

هذا وقد بلغنا من مصدر وثيق بان الاستاذ دوران عرض اللائحة الآنفة قبل اجتماع المجلس على « سي » شفيق وسأله ان يطلع رفقاءه من الاعضاء التونسيين عليها رجاء تضامنهم مع احرار الفرنسيين على الاحتجاج وترك المشاركة في انتخاب اللجان. فوافقه المذكور بعد ان استحسن الصنيع ولكنه كتم الامر على رفقائه حتى انهم لم يعلموا بما حدث في المجلس الفرنسي الا في الغد حين اطلعوا عليه الجرائد الفرنسية!

ومن هنا يظهر للقراء الفرق بين النواب الذين وقع انتخابهم بحرية الناخبين من الجالية الفرنسوية وبين نواب التونسيين الذين وقع اختيارهم على معنى التعيين بطريقة تعدد الدرجات التي اطلقوا عليها ظلما اسم (الانتخاب) وبذلك كانوا خيارا من خيار. من خيار من خيار!

الخطر الداهم

لا شك ان الزيتون من اهم الحاصلات الزراعية في هاته البلاد. ولا شك ان لموسمه التأثير الكبير على الحركة الاقتصادية وحركة غراسته آخذة في الازدياد والانتشار خصوصا بين التونسيين وبالجملة هو عماد ثروة كامل النصف الشرقي من البلاد

ولكن عما قريب ستبقى الاربعة ملايين عود زيتون التي يملك غالبها التونسيون. اثرا بعد عين. ويعم الفقر وتتلاشى ثروة البلاد وتتفشى البطالة. وفي ذلك الطامة الكبرى والبلاء العظيم

كل هذا سيقع بسبب سلوك حكومتنا ودواء تدبيرها ولا ادري — ولست اخال ادري — ما هي غايتها التي ترمي اليها من وراء ذلك؟ فانها رفعت الاداءات التي على الزياتين الى اكثر من سبعة امثالها واذا كانت قد خلقت لعملها هذا عذرا يبرره في نظرها فبماذا يا ترى تعتذر عن زيادتها معلوم الصيانة على نسبة الزيادة في اصل القانون؟

وهاك دليلا على ان الزيادة بلغت اكثر من سبعة امثال الاصل. دخل وخرج موضع لوقف الدهماني اسمه بنات قاسم كائن بغابة الشرقية وبه ١٨٣ اصلا. في عامي ٢١—١٩٢٢ وقد كانت غلته في العامين متقاربة

عام ١٩٢١

١٥٧٠٠٠	حرثه عدد التذكرة ١٠٩
٠١٤٠٠٧	قانونه عدد التوصيل ٤٩٥
٠٠٤٠٥٠	معلوم البيع عدد الزمام ٧٥٣
٠١٣٠٥٦	خروبة مقدم الوقف ستة وربع في المائة
١٨٩٠١٣	الجملة
٢٢٥٠٠٠	ثمن غلته
١٨٩٠١٣	يطرح منه جملة المصروف
٠٣٥٠٨٧	الباقي

عام ١٩٢٢

١٦٦٠٤٠	حرثه عدد التذكرة ٢٣٥
١٠٦٠٢١	قانونه عدد التوصيل ٣٣
٠٠٥٠٤٠	معلوم البيع عدد الزمام ٨١٦
١٦٠٨٧	خروبة المقدم
٢٩٥٠٩٨	الجملة
٢٧٠٠٠٠	يطرح من ذلك ثمن غلته
٠٢٥٠٩٨	

الباقي وهو ٢٥٠٩٨ يدفع لمستحقي الوقف وفيهم الفقراء والايتام والارامل ومن لا مورد له الا ما يستحقه من ريع ذلك الوقف

ولانكى من ذلك والاغرب. ان هاته الحكومة تريد ان تضاعف هاته الضريبة. فيما تريد ان تقفله لازالة العجز الواقع في ميزانية هذا العام الذي قدروه بخمسة وثلاثين مليونا الامر الذي لم يقع مثله او ما يقرب منه في اي سنة من السنوات الماضية

ولا شك انه اذا لم يقع دفع هذا الخطر الداهم على التونسيين عموما وملاكة الزيتون خصوصا فسيعيد التاريخ نفسه ويقع ما وقع في ايام المرحوم محمد الصادق باي لما ضاعف اداء الزيتون فقد اضطر الناس الى انكار املاكهم ولما لم تقبل الحكومة منهم هذا عمدوا الى وضع الملح في اصل الشجرة لاجل ان تموت. وقد انمحت بهذا العمل زياتين كثيرة وقفلت جهات عديدة كان بها الزيتون عمرانها. فاوسع الباي المذكور ازاء هاته الحالة الالغاء الزيادة المذكورة في الحين والذي يضحك الثكلى ان الحكومة تحرض لسانها على غراسة الزيتون وتعمل بيدها على قلعه ومحو آثاره وازالة معالمه

والخلاصة انه ان دام هذا الحال وبقيت الضريبة المذكورة كما هي فضلا عن مضاعفتها فلا تجد ايقى ولا قنود

محمود شهاب

الذمم الخربة

ذمم تباع وتشترى تعرى وتنبذ بالعرآ
وتصيد ها الاهوآء (كـ ـل الصيد في جوف الفرآ)
عشواء تخبط في الظلا م فلا ترانه ولا ترى
وسعت ولكن اخفقت وعلت ولكن اورآ
ورمت ولكن قسمها حتى اعراها ما اعترى
خربت ولكن صورة شوهاء ما بين الورى
تدعوا ولا من سامع وكذاك شان المزدرى
ترجو اللحاق بمحرز سبقا ويمشي القهقرى
والبون بينهما كما بين الثريا والثرآ

حمزة داود

عقد زواج ميمون

يوم الخميس الثالث والعشرين من الشهر الفارط على الساعة الثالثة بعد الزوال بزاوية الرحمانية وقع احتفال فائق بعقد زواج الشاب الهذب النجيب السيد محمد بن الفاضل السيد الحاج الهاشمي من وجهاء سكان ماطر على الاصيلة كريمة الفاضل الاجل السيد جلول بن الحبودي من اعيان العائلات العريقة في الفضيلة حضره اعيان البلد ووجهاؤها وفضلاؤها وعدولها وطلبتها ومن ناب عن الشيخ القاضي وكتبة ادارة العمل ومشائخ الطرق وشيخ جماعة بني مزاب بالحاضرة ونخبة من اعيانها مازية بها ومن الاتفاقات المحموده ان وافق ذلك حضور اولي الصالح ملاذ الاخيار الشيخ سيدي حمده بن علي بن عيسى شيخ زاوية الرحمانية بمدينة الكاف فنهني العائلتين بهذا القران المبارك ونتمنى للزوجين مستقبلا زاهرا ووفاء وبنين.

شيء من الاقتصاد الاجتماعي

٢

يشرد اولائك البدو دائما نحو الصحراء بدعوى ان الاراضي القاطنين بها من املاك الدولة وتنهال عليهم صواعق القانون صباحا مساء ويسامون من العذاب الوانا

فلا يجدون المرعى لمواشيهم التي هي معاشهم الوحيد ولطالما مات منهم الكثير في الشتاء القارص او العام المجدب —

فالطبيعة كانت تبخل عليهم بما يحتاجون اليه والحكومة كانت علاوة عن انها لا تعتني بشأنهم لا تبر بهم وهم وحدهم الذين تنزل عليهم صواعق نقمة القوات العامة التي بتلك الجهات

عادة ان الحكومات تؤسس المدارس والمستشفيات ومآوى العجز والصبيان وتوجد العمل وتقر الرحالة بالارض وتعطيهم الضياع وتقدم لهم راسمالا كافيا لفلاحتهم الصغيرة

غير ان حكومتنا — التي ترى ان سياسة التشريك هي السياسة الوحيدة الناجعة بالبلاد — لم تؤسس المدارس والمستشفيات الا حيث يوجد المعمرون واما ناحية كبيرة كجهة الجنوب الغربي التونسي فالادارة لا ترى فائدة في تاسيس المدارس والمستشفيات بها

عادة ان الحكومات — التي لها ارادة حسنة ونية طيبة — ترى نفسها قامت على اساس تنفيذ الصالح بالشعب وتسديد ما ينقصه من الامور بسبب تزايد الضرورات في كل حين — حيث ان التمدين والمدنية عبارة عن تزايد الضرورات يوما فيوما

اما حكومتنا — التي قامت لتمديننا — على ما تصرح به في كل مناسبة فهي لا ترى في تسديد ضروراتنا من فائدة وعوض ان تكون هي الشاعرة قبلنا بما نحتاج اليه فكنا نحن الشاعرين ونبهناها الى حاجياتنا فكانت المتصامة والمتطارشة

ولم تعلم اولئك البدو — والعلم ضرورتهم الاولى — رغم الطلبات المتوالية واصرار الشعب التونسي على التعليم الاجباري — ثم لم تبن المستشفيات بجهتهم حتى ياوي اليها المرضى منهم وتقينا شر ابادتهم بالامراض الوبائية التي لا تصيبهم خاصة — ولم تجعل المآوى للعجز والصبيان من يتامى وفقراء ياوون اليها للتخفيف من الام حياتهم ولاخذ العلم والقوت فلا يهلكون جوعا

ولم تر فائدة ايضا في اقطاع اولئك البدو الاراضي واقرارهم بها واعطائهم راسمالا كافيا وتكوين الصناديق الزراعية حتى تعمر تلك الناحية وترفع عنهم مظالم القوة العامة التي لا تتحاشى من العبث وتعطي اولائك البدو الحريات الكافية في انتخاب نوابهم الذين يدافعون عن مصالحهم عند ما يجدون الاصوات الكافية والسلطة اللازمة بالمجلس الذي يجب ان يقرر ما يراه ويشرع الاحكام على كامل الشعب

عوض كل هذا اتدرون ماذا تصنع الحكومة؟ — ترمينا بالتطارف تارة وبالشيوعية آونة وبعداء فرانسا طورا وبنكران الجميل احيانا وتتشبث بكل قواها بالادلة التي من ذلك القبيل — ثم اتدرون ماذا نصنع نحن؟ — نحن نضحك القهقهة — والامر يضحك الثكلا. ولم نزل ولن نزال مصرين على مطالبنا —

° ° °

وبعد ذلك ينشرون لنا التقارير فيما اسسوه من المدارس والمستشفيات وما اعطوه من الاراضي الدولية لافراد الشعب وغير هذا من الاحصائيات التي تبهر القاري الذي لا علم له بحقيقة الواقع

° ° °

الشعب بالحواضر التونسية منقسم الى اقسام بحسب الثروة والمعارف والحال التاريخي او الديني وهذا ما يسمى بالفروق الاجتماعية. ولسنا هنا داعين الى هدم تلك الفروق بمعاول الشيوعية في الاقتصاد السياسي ولكننا من الذين يعتقدون انها تزول بطبيعتها عندما تصير المرافق الحيوية على اختلاف نسبتها تحت طالب العموم

ومن البين ان السواد الاعظم بالحواضر يئن تحت وقر الفقر ويسبح على العمياء في دياجير الجهل ونتج عنه تكاثر مصائب الامة وسرعة سيرها نحو الافلاس وبقاءها في الجهل فساءت حالها الاجتماعية وغدت لا تشعر بشيء مما يقع في العالم حولها

فاستيقض بعض الحضر وراوا بعين ملؤها الاندهاش خطورة حالة اقوامهم ومركزها الحرج الذي يؤدي بها نحو الهوية مدفوعة بتيارات كثيرة وعوامل شتى فالتمسوا من الحكومة اعتقادا منهم انها العامل القوي لانتشال الشعب من وهدته

قالوا ينبغي اولا تعليم الشعب بسن قانون يقتضي التعليم الاجباري حيث ان ذلك مسنون بكثير من البلدان التي ارادت حكومتها تحسين حال الشعب

ويجب ثانيا اعارة حالة الصناع لفتة محسنة فتؤسس لهم المدارس المهنية وتنشط صناعتهم وتقلل عليها من الضرائب وخصوصا الاداءات القمرقية للبضائع الوطنية وبذلك يتحسن حال قسم كبير من سكان المدن — وهم الصناع — بتعلم القراءة والكتابة وما يحتاجون اليه في حياتهم العملية فتعظم مواردهم المالية وتصلح بذلك حالتهم الاقتصادية والاجتماعية وتحيي البلاد بحياتهم — كما انه من واجب الادارة السعي في تاسيس جمعيات كفالة الصناع وحمايتهم وجمعيات الحالات الرخيصة للعملة واسعاف تلك الجمعيات بالمساعدات المادية والادبية

وينبغي للادارة ان ترقي المعاهد للمتسولين وتخدمهم بها وتعلمهم يصنعون الاشياء التي في طوقهم ويقومون بالاعمال التي يستطيعونها مما يسمى بامانة التسول بالصناعة

ونحن نرى اعداد المتسولين يزداد من يوم الى آخر الامر الذي هو من الخطورة بمكان. ان مبادي الدستوريين الاجتماعية تقتضي بان يجهزوا بان النقابات لارباب الحرف تكفي وحدها لحفظ مصالحهم ومصالح عائلاتهم وحقوقهم وتؤدي بالجميع الى نهضة اجتماعية كبيرة: وذلك غاية ما يتمنى كل دستوري على وجه الارض التونسية.

° ° °

— ماذا صنعته الحكومة ازاء خطورة حالتنا؟ — وكم كان تقديرها لمساعي الذين قاموا بارشادها نحو الذي يرونه صالحا لامتهم واقاموا الادلة الناهضة عن طلباتهم؟

الحكومة هذه ادارة رمت المصلحين الاجتماعيين بالشيوعية ورمت المصلحين السياسيين بالتطارف وهو تخلص حلو المذاق لم تكن تجيدها عنه. لان الاحزاب التي قامت تنشد حسن مصيرها باسم: الاصلاح — لم تنل الا خصوص في نفس الشعب ولم يزل مطالبا بحقوقه والافراد الذين قاموا بعد ذلك بالدعوى — الدستور لا وجاله — كانوا كالزارع على الماء هائمين على العمياء عرج في سيرهم سائرين في واد والشعب في واد. فسائر ترسم لهم اكثر مما تقومهم وتضحك احيانا مما ياتونه من السخافة وحسبهم قول القائل: « سعيد من كان سخيف العقل » — لم يزالوا والشعب يطالب

وبعد هذا تبين ان الحكومة لا تؤسس المدارس الا على قدر كفاية الاستعمار وبعد قليل تؤسس لنا مدرسة ابتدائية — لا اثر فيها لغتنا الدينية والقومية — وبعد اربعين عاما تؤسس مدرسة ليلية لتعليم اللغة الفرنسوية للعموم!

اما عن جمعيات كفالة الصناع وبناء الحالات الرخيصة للعملة والتسهيل في تشكيل النقابات فلا تسأل — فان الادارة لا تريد ان تسمع مثل هذه الاحاديث —

يتبع — شبان الكاف

ادارة الفلاحة

ومصالح التونسيين

عند ما رأت الحكومة انتباه التونسيين من سباتهم الاقتصادي وشروعهم في الاعتناء بمصالحهم ومطالبة الادارة بحفظها ارادت ان تذر الرماد في العيون فاسست سنة ١٩١١ ما يسمى بادارة المصالح الاقتصادية الاهلية والغرض منها على ما يزعم هو بث الطرق الجديدة في الصناعة والتجارة والفلاحة ما بين التونسيين. فانشأت قسما لتعليم الصناعي الفلاحي ومعملا للاختبارات الصناعية والتجارية . فجاب هذا المظهر الخلاب نفوس مواطنينا وما كان اعظم دهشتهم عندما طالعوا مجلة «ارشادات الفلاحة وارباب الصنائع» ولم يجدوا فيها ولو فائدة واحدة زائدة عن المتعارف بين العموم والذي زاد الطين بلة ان النتيجة في التعليم لم تكن شيئا محسوسا ياتي بفوائد للمتعلمين . وعند ما شعرت تلك الادارة باحتضارها وقرب تقلص ظلها ارادت ان تلعب دورها الاخير راجية ان تنجح فيه اكثر مما نجحت سابقا. فحاولت اصدار امر يجبر «التونسيين» على التطوع لخدمة المعمرين مدة ثلاث سنوات حتى يكسبهم ذلك التطوع المعرفة الكافية بالعلوم الفنية الفلاحية ». فابت العدالة والتاريخ ان تنجح هذه الادارة المشؤمة في مهمتها تلك فماتت وقبرت غير ماسوف عليها وألحق ما كان منوطا بعهدتها من الاشغال بادارة الفلاحة وذلك سنة ١٩٢١ .

***

هنا يظهر المشكل من جديد : فبينا ادارة الفلاحة تريد تحويل نظر التونسيين عنها فاحضرتهم لمشاهدة ادوار رواية « ادارة المصالح الاقتصادية» واذا بالتمثيل انقطع في انحس دور من ادواره. ابان ما كان التونسيون يطالبون الحكومة بمشاركتهم في الاراضي الدولية التي تتولى ادارة الفلاحة توزيعها ويطالبون هذه الادارة بالاعتناء بمصالحهم ؟ فتخلصت هذه المرة على اهون سبيل وظنت انها نجحت في ابهار التونسيين فبعد ان انيطت مصالحهم بعهدتها فكانت من مشمولات نظرها وبذلك لاح لنا انها لم تعد تبغي تحويل نظرهم عنها . زادت في الطنبور نغمة فقرانا انها اتصلت من القرض بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك لاعانة صغار الفلاحة وتحسين حالهم وانها ستعطيهم ما بقي من الاراضي الدولية بالشمال وهي مساحة ٧٠٠٠ هكتارا عدى ٥ او ٦٠٠٠ هكتار منها للفرنسويين .

وبعد كل هذه الارقام الجميلة والاحصائيات الخلابة راينا الشعب يئن تحت وقر الفقر وضيق المجال الفلاحي والفينا الفلاح التونسي البسيط يشكو اناء الليل واطراف النهار ضيق الارض في وجهه وقلة ذات اليد وقرانا بالاحصائيات الاخيرة انه في ظرف عامين اعطيت مساحة ٧٧٬٧١٠ هكتارا لـ ٤٠٣ عائلة فرنسوية مع اسعاف الصندوق الاستعماري بـ ٢٠٬٠٠٠٬٠٠٠ سلفا من القرض الذي اريد عقده سنة ١٩٢٠ — فعندئذ علمنا بمزيد الاسف ان الادارات التونسية لا ارادة حسنة لها نحو التونسيين وان اعمالها التي تظهر بها لنا المودة تكون دائما لحاجة في نفس يعقوب .

***

لكن التونسيين لم يزالوا يطالبون ادارة الفلاحة بحفظ مصالحهم واعطائهم حقوقهم لانها ادارة تونسية قبل كل شيء ولو قالوا انها في الاصل ادارة فرنسوية حيث انها شيدت على انقاض ادارة الاستعلامات والمراقبات المدنية المؤسسة بامر من رئيس الجمهورية مؤرخ في ١٦ اكتوبر ١٨٩٠ - فينبغي ان يعتبر قبل هذا ان الملك المرحوم حسين بن علي اسس ادارة تشبهها مقتصرة على صالح غابات الزياتين لان بقية المصالح الفلاحية والتجارية والصناعية كانت تابعة لانظمة اخرى وعين لتلك الادارة مديرا يسمى « قائدا » ينظر في شؤون اصلاح الزياتين وحراستها كما رتب الامناء والعدول واوكل لعهدة الامناء رعاية تلك الشجرة المباركة والمحافظة على الاوقاف واموال الضعفاء والمولى عليهم . ومن اولئك الموظفين يتركب « مجلس الكنز » لينظر في مصالح الغابة . واستمرت تلك الحالة الى الاحتلال وكانت الادارة تزداد نظاما وتحسنا حسب ازدياد ضرورات الامة وحاجياتها . وعند ما تاسست ادارة الفلاحة الحقت ادارة الغابة بها بقسم الاشغال الفلاحية والتعليم الفلاحي واوكل امرها الى مدير فرنساوي يعتمد في كل معلوماته على التونسيين .

قلنا ان شعبنا لم يزل يطالب ادارة الفلاحة بحقوقه وفي مقدمته امناء الغابة الذين يحتاجون الى مرتب حسن في مقابل الاعمال الشاقة التي يقومون بها

وجد مدير الغابة م . لاباط ستة امناء بقسم مكناسي وكلهم ان الامين المتوفي لا يعوض بسواه حتى انخفض العدد اليوم الى اثنين ولسنا ندري اين آل مرتب الاربع الآخرين المقرر في الميزانية . وتسبب عما سبق ان الامينين بذلا مجهودات فوق طاقة البشر ولم يبلغ مرتبهما لحد الان ٣٠٠ فرنك . . . . . ! وهما مجبوران على امتلاك فرس للجولان بغابات الزياتين ولا يعتبر في ذلك قر ولا حر . هنا ربما يقال ان الميزانية عاجزة وهذه هي العلة الوحيدة التي تتعلل بها الحكومة في كل مناسبة ولكن للامناء مداخيل مقررة باوامر علية لم تنسخ لحد الان فلو اعطوها لهم لكانت جراياتهم تبلغ اضعاف ما ينالون . وما هو السبب يا ترى في عدم الامتثال لتلك الاوامر رغم كونها لم تنسخ : هذا امر مجهول ربما بقي مجهولا الى ان تعلن به ادارة الغابة متى شاءت ذلك (او شاء لها استبدادها بمصالحنا .)

الميزانية غير عاجزة وسياسة التشريك الحقة والفعلية هي السياسة الوحيدة التي يمكن ان تنجح بتونس وبعد هذا فان الامناء لا ياخذون اجورهم المعينة لهم والمتوفرون التونسيون لا يشاركون في ادارة الفلاحة وينتقص عدد الموجود منهم الان والامة لا تحفظ حقوقها بتلك الادارة التونسية ولكن التونسيين لم يزالوا يطالبون بحقوقهم ...

عبد الله

مكاتبات الجهات

قفصة

تناولنا عدد ١٢٣ من جريدة الوزير فوجدنا بالعمود الاول من الصحيفة الثالثة جملة الجملة ولا ندري هل انجلت قائلها املا وهي : «ويا ايها مكاتب قفصة الموهوم قد طلب منا الادلاء بايثبت موافقة شعبة قفصة والقصر على النظام الجديد ...» يعني الذي نشره صاحب الوزير في جريدته وكذا الحجر الاول لا يجاد الشقاق في وحدتها.

ان المكاتب الذي تقول عنه يا صاحب الوزير انه موهوم هو الذي رفض صحيفتك وصحيفة رفيقك المورالي لسوء سلوككما ولعدم الاخلاص لمن اقسمتما على الاخلاص له وهو الذي اوصل لكما مكتوبا مضمنا يكذب فيه ما ادعيتما واودعتما من الانشاء ولكنكما اخفيتما المكتوب بكل جرأة ايا للخجل.

مر بنا رجال فيما مضى ينتمي لشخصكم وعرضوا علينا برنامجكم الجديد وطلب منا ان نكتب شاكرين وموافقين فاعرضنا عن ملحوظاتهم هذه ونبذناها نبذ النواة .

ومن العجب والخلط والخبط استدلال صاحب الوزير بما نشر في جريدة الزهرة على لسان رجال تبرأ من الانتماء للاحزاب وجمع الاموال لها فقال عنه هذا المسكين ان ذلك من احد اعضاء شعبة قفصة وهذا الشخص المتبرئ لم يكن داخلا في الحزب الحر الدستوري ولا هو ممن ينتمي الى حزب الجليلة المستقل وغاية الامر ان هؤلاء من الفرنسيين من نسب اليه جمع الاموال للحزب كي يوهموا الناس انهم جعلوه تحت طائلة العقاب القانوني وطبقوا عليه فصل جمع الاكتتابات والاعانات بدون رخصة وايضا فانهم ارادوا من لسانه للحزب الحر التونسي ان الصقوا به تهمة مناواته للحكومة اذلك اراد ان يكذب جمع الاموال ومناواة الحكومة ليتخلص من وشايات الواشين. اذا فتكذيبه لا حجة لك فيه ولا عليك .

على ان جمع المال للاحزاب والجمعيات الرسمية وغيرها لا يتناوله الفصل القانوني لانه من قبيل الاشتراكات فلا هو اكتتاب ولا اعانة وانما قصدنا من تحصيلك على ما ترغب فيه اذ قرانا لك تحت عنوان «تسجيل من زعيمين» فشكرنا الله على ذلك ودعونا لك ولصاحبك بالعافية من مرض حب الظهور والزعامة . الامضاء خ . ف . العلوية .

اطلعنا على تاسيس الحزب الدستوري المستقل .. بمساعي الزعيمين ... المورالي والطيب بن عيسى ومن اقتفى اثرهما فتنكب الصراط السوي وتالله لقد اضحكتنا هذه الالاعيب الصبيانية والبرنامج المشوه الذي يدل دلالة واضحة على مقدار براعة الزعيمين في التنظيم والسياسة وغاية ما يتحدث الناس عنها هنا انها عمل تبعث الفشل ونسج افكار سقيمة لا كنها رغما من ذلك فقد انضبت الرأي العام هنا وجعلنا ساخطا على هذه الطائفة التي جعلت مستقبل الامة كرة بين ايديها تلعب بها كما جاء وفق المستعب وان كان جهتنا على اختلاف طبقاتهم يعلنون ويؤكدون بان ثقتهم التامة مازالت في زعماء الامة الخادمين ورجالها العاملين نخص منهم بالذكر الحقوقي البارع السيد احمد الصافي كاتب حزبنا العام والزعيم الكبير الشيخ عبد العزيز الثعالبي مكون المسالة التونسية واننا نؤيد بالامس وفي كل ساعة حزبنا الحر الدستوري ونقدسه ونجل مباديه ونسال الله العصمة من الزلل وسوء التقلب . الامضاء

الكاتب الاول للشعبة الدستورية

مدير الجريدة وصاحب امتيازها الشاذلي بن المطاب

مطبعة العرب نهج السيدة عجولة عدد ١٢ تونس